

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والاتصال

المملكة المغربية



مجلس المستشارين

عبداللطيف أعمو
عدي الشجيري

التحمرو الاشتراكية

Royaume du Maroc
Ministère de la Culture
et de la Communication
Département de la Culture



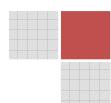
المملكة المغربية
وزارة الثقافة والاتصال
قطاع الثقافة

+٢٣٧٤٤ | ٥٣٤٥٤٦
+٢٣٥٥٤ | ٨٣٥٥٤
٤٩٥ | ٨٣٥٥٤



5 دجنبر 2018

www.ouammou.net



5 دجنبر 2018 مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة | عبد اللطيف أعمو / عدي الشجيري

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والاتصال

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية،

5 ديسمبر 2018

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية في إطار مناقشة مشروع قانون المالية مناسبة لإثارة القضايا الكبرى المطروحة في كل قطاع، ومناسبة لتقدير السياسات العمومية المرتبطة به.

في قطاع الثقافة، لابد من تسجيل الحصيلة الإيجابية عموما، والجهد الكبير المبذول في هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، سواء ما يتعلق بتوسيع البنية التحتية للثقافة، من دور الثقافة والمكتبات والمسرح، أو من حيث دعم الكتاب و مختلف الأشكال الفنية والإبداعية (دعم الكتاب، دعم السينما، دعم العروض المسرحية، دعم الإنتاج الموسيقي ...)، ونسجل كذلك أهمية فتح ورش البحث الأركيولوجي للكشف عن الكنوز الثقافية التي ما زالت مخزونة في باطن الأرض.

تسجيل الإنجازات والإيجابيات لا يمنع من طرح القضايا الكبرى للثقافة المغربية، قضايا مطروحة ليس فقط على القطاع الحكومي المعنى مباشرة بل على الحكومة برمتها، والدولة المغربية على وجه أعم.

نحن نقصد بالثقافة، المعنى العام وليس فقط ما يرتبط بالإبداع والإنتاج الأدبي والفنى، نقصد كذلك منظومة القيم التي تحملها أي ثقافة وتميز

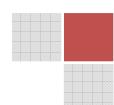
هوية كل شعب. ومن المؤسف أن نسجل أننا نعيش أزمة على هذا المستوى، فنحن أمام الضحالة بل وحتى التفاهة فيما يروج على مستوى الحياة العامة، وأمام تلقي سلبي لما يرد علينا من ثقافات أخرى، سواء من الغرب أو من الشرق، واستهلاك المنتوج الثقافي الأجنبي في جوانبه السلبية سواء من حيث القيم أو أنماط الحياة والسلوك والاستهلاك. ونسير بالتدريج نحو فقدان مناعتنا الثقافية والقدرة على التثاقف الإيجابي وإدماج الجوانب الإيجابية فيما يرد علينا (بكثافة بارتباط مع تطور وسائل الاتصال الحديثة)، ضمن منظومتنا الثقافية والقيمية.

وطرح مسألة الهوية الثقافية الوطنية لا يعني الانغلاق الذي أصبح مستحيلا في هذا العصر، والانفتاح على الثقافات الكونية لا مفر منه لتطوير ثقافتنا الوطنية.

إن ما نحتاجه اليوم، أيها السيدات والسادة، هو مشروع ثقافي وطني كبير وشامل لكل تجليات الثقافة وتعاييرها اللغوية والمادية والسلوكية، كرأسمال رمزي. ما نحتاجه اليوم، ونحن نتحاور بخصوص بلورة نموذجنا التنموي الجديد والتميز، هو إدماج الثقافة الوطنية ضمن هذا النموذج والإنتباه إلى الأهمية الكبرى للثقافة في التنمية، فلا نموذج تنموي جديد وناجح ونابع بدون ركيزة، نعتبرها أساسية، وهي الثقافة، لذلك نعتبر أن بلورة نموذج تنموي جديد لابد أن يرافقه مشروع ثقافي وطني، وهذه ليست مهمة قطاع الثقافة فقط بل مهمة الدولة بكل مكوناتها.

ونعتبر أن دور القطاع الحكومي المكلف بالثقافة مهم وأاسي وعليه مسؤولية المبادرة.

كما أن دور وزارة الثقافة، في تصورنا، ليس فقط التنظيم وإشاعة “الاستهلاك” الثقافي بالمعنى الضيق، بل أيضاً المساهمة في الإنتاج الثقافي بمختلف أشكاله وتجلياته المادية والمعنوية، لمواجهة انحصار الإنتاج الثقافي وتراجع القراءة بشكل مخيف، وهيمنة الرداءة وتراجع الإبداع



الراقي، وتسويق وسائل الإعلام والتواصل، حتى المملوكة للدولة، للتغافه ولتضامين فارغة.

وهنا يرتبط قطاع الثقافة بقطاع الإتصال، فوسائل الإعلام والاتصال أصبحت أداة أساسية، بل وطاغية، لنشر الثقافة سواء في جانبها الإبداعي أو جانبها القيمي والسلوكي، بل هي فضاء لبلورة الأفكار والقيم وترسيخها في ذهن المشاهد أو المستمع أو القارئ.

نحن ندرك محدودية مسؤولية القطاع الحكومي في ضبط وتوجيه وسائل الإعلام والاتصال ولا نريد ذلك مطلقا، فهي فضاء للحرية والإبداع، غير أن القطاع له دور فيما يتعلق بوسائل الإعلام العمومية، باعتباره سلطنة وصية، دوره في الحرص على احترام دفتر التحملات و مراجعته، و حتى التنبيه والتحسيس ليكون إعلامنا الوطني حاملا و مسؤولا للمشروع الثقافي الوطني في كل تجلياته وتعبيراته ولغاته.

ولابد من إثارة وضعية الإعلام الإلكتروني الذي أصبح له دور أساس في الحياة العامة في جوانبها الثقافية وغيرها... إنه قطاع يعيش فوضى وإنحرافات وسلوكيات تتنافى، أحيانا، ليس فقط مع قيمنا الثقافية الوطنية بل حتى مع المصلحة العمومية. إن مبدأ الحرية لا يستقيم بدون مبدأ المسؤولية، والمصلحة العمومية تعني ، هنا، حماية الوطن والمجتمع، ودور الوزارة هو تقنين هذا القطاع الهام اليوم ومحاربة الإنحرافات التي يعرفها، ليكون الإعلام الإلكتروني عنصرا أساسيا في مشروعنا الوطني الثقافي والتنموي.

ولابد أن نسجل أهمية تنصيب المجلس الوطني للصحافة، ونأمل أن يكون الأداة التي يتم عبرها ضبط هذا المجال ذاتيا، وتخليق مهنة الصحافة النبيلة، وإطارا لبلورة أشكال الضبط والتقنين و التوجيه و التحسيس بمخاطر الإنزلاقات التي يعرفها القطاع. وأملنا كذلك أن نتمكن قريبا من تنصيب المجلس الأعلى للغات و الثقافة المغربية، الذي يوجد قانونه التنظيمي في

طور المصادقة، ليكون فضاء لبلورة المشروع الثقافي الوطني وحماية التعددية الثقافية و اللغوية ببلادنا، ودعم وتطوير لغاتنا الوطنية من عربية و أمازيغية و حسانية، و ترسیخ و دعم و تطوير ما تحمله من قيم وطنية إيجابية، حتى تساهم الثقافة بمعناها العام، في بلورة وتطبيق النموذج التنموي الجديد الذي نسعى إليه.

